وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

نشرة نقل التكنلوجيا الفلاحية

مديرية التعليم و البحث والتنمية • عدد 61 • أكتوبر 1999 • البرنامج الوطني لنقل التكنولوجيا الفلاحية

برنامج تأمين إنتاج الحبوب في مستوى 60 مليون قنطار

مقدمة

تحتل زراعة الحبوب مكانة متميزة في الفلاحة الوطنية حيث تغطي مساحة تقدر بـ 5 ملايين هكتار أي مايعادل 70٪ من المساحة الصالحة للزراعة. إلا أن إنتاجها يعرف تقلبات كبيرة من سنة إلى أخرى، مردها تعاقب سنوات الجفاف التي ارتفعت وتيرته خلال العقدين الأخيرين.

وإذا كانت المواسم الممطرة تمكن من إبراز التطور المسجل في مجال تحسين إنتاجية الحبوب (100 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 1995-1996)، فإن الإشكالية المطروحة تكمن في كيفية تدبير سنوات الجفاف (18 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 1994-1995).

ويتسبب هذا التذبذب في الإنتاج في تدهور الوضع المعيشي للساكنة القروية، مما يؤدي إلى الرفع من مستوى حجم واردات الحبوب، كما يؤثر سلبا على نسبة نمو الإقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مايلي:

- تأرجح قيمة إنتاج الحبوب من 1 إلى 5 مرات (22،6 مليار درهم في سنة 1996 مقابل 4،5 مليار درهم فقط سنة 1995).
- قفز حجم الواردات من 8 مليون قنطار في المعدل في بداية السبعينات إلى 35 مليون قنطار كمعدل للسنوات الثلاث الأخيرة. وتعد هذه الوضعية أكثر تدهورا بالنسبة للقمح الصلب والشعير اللذين ارتفعت نسبة وارداتهما في تغطية الحاجيات الداخلية من الحبوب.
- ارتباط النمو الإقتصادي العام بمستوى إنتاج الحبوب. وهكذا، لوحظ انخفاض مستوى الناتج الداخلي الخام الفلاحي بنسبة 40٪ في 1995 (سنة جافة) مما أدى إلى تراجع الناتج الداخلي الخام بنسبة 12،4 ٪ منها 7،3٪ نتيجة الآثار المباشرة و 5،1 ٪ بصفة غير مباشرة، وعلى عكس ذلك ارتفع الناتج الداخلي الخام الفلاحي في 1996 (سنة جيدة) بنسبة 58٪ مما مكن من نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 14٪.

وهكذا، فإن حتمية التقلبات المناخية تضع بلادنا أمام ضرورة ضمان الأمن الغذائي وتأمين دخل الفلاحين والعمل على استقرار النمو الإقتصادي للبلاد.

ومن أجل هذا، قامت وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري بإعداد برنامج يهدف إلى تأمين إنتاج الحبوب في مستوى يقارب 60 مليون قنطار، ينجز إنجازه على مدى ثلاث سنوات.

أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى إستغلال الامكانات الإنتاجية في حالة الجفاف للحبوب بالمناطق المسقية وبالبور الملائم، وذلك عبر التحكم في أهم مؤثرات تحسين المردودية.

التدابير والإجراءات الإقتصادية والتقنية

- تسهيل حصول الفلاحين على التمويل مع وضع نظام جديد لضمان المحصول ضد آفة الجفاف؛
- تشجيع تبني التقنيات الملائمة مع ضبط تكاليف مستلزمات الإنتاج؛
- ضمان أثمنة مجزية لتسويق الإنتاج الوطني.

التمويل

إن تمويل القطاع الفلاحي، وخاصة قطاع الحبوب، يبقى جد ضعيف، حيث أن ثلث المزارعين فقط يتمكنون من الولوج إلى مؤسسات القرض. علاوة على ذلك، فإن جل الفلاحين زبناء القرض الفلاحي لم يتمكنوا من أداء الديون التي في ذمتهم وبالتالي لا يمكنهم الإستفادة من قروض جديدة. وتعزى هذه الحالة إلى عدة عوامل من بينها على الخصوص تدهور الوضعية المادية للفلاحين من جراء تعاقب سنوات الجفاف.

ومن أجل تسوية هذه الوضعية وإنعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي، تم اتخاذ مجموعة من التدابير نذكر من بينها:

- توطيد الديون المترتبة على الفلاحين مع تخفيض معدل الفائدة بنسبة 5 نقط لفائدة صغار الفلاحين وبنسبة نقطة واحدة لفائدة الفلاحين الذين يتعدى جاري ديونهم 10 ملايين درهم. وقد حددت مدة توطيد الديون في أجل لا يتعدى عشر سنوات.
- إلغاء الفوائد بالنسبة للقروض الممنوحة قبل 31 دجنبر 1989 لفائدة جميع زبناء الصناديق المحلية للقرض الفلاحي وكذا بالنسبة لزبناء الصناديق الجهوية الذين لا تتجاوز قروضهم الممنوحة قبل هذا التاريخ 200 ألف درهم .

وفي إطار برنامج الحد من آثار الجفاف لسنة 1999، تم اتخاذ إجراءات أخرى أكثر جرأة تتمثل خصوصا في إلغاء الديون لفائدة الفلاحين الذين يساوي أو لا يتعدى جاري قروضهم الإجمالي 10 ألف درهم والمتواجدين بالمناطق البورية.

وفي سياق هذا التدبير، تقرر، ابتداء من الموسم الحالي، اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية :

- تسهيل حصول الفلاحين على التمويل، وذلك عبر تكثيف شبكة القرض الفلاحي وتقليص مدة دراسة ملفات القروض.
- الرفع من سقف معايير القروض الخاصة بتمويل الموسم الفلاحي الموسمية مع تكييفها حسب مؤهلات مختلف المناطق والاستثمارات الضرورية لاستغلالها.

فهرس عدد 61

زراعة الحبوب

- التدابير والإجراءات الإقتصادية والتقنية..... ص1
- الجفاف: آفة بنيوية..... ص2
- الطاقة الإنتاجية في موسم جاف..... ص3
- التأطير الميداني..... ص4
- النتائج المرتقبة..... ص4
- الهيكلة التنظيمية للبرنامج..... ص4

النظام الجديد لضمان إنتاج الحبوب

إن البرنامج التجريبي لضمان زراعة الحبوب ضد آفة الجفاف، الذي شرع في إنجازه منذ موسم 1994-1995 على مساحة 100 ألف هكتار، لم يحقق جميع الأهداف المتوخاة منه، نظرا لارتفاع قيمة المشاركة، من جهة، ومحدودية مستوى التعويضات، من جهة أخرى.

وانطلاقا من هذه المعطيات، وأخذا بعين الإعتبار تجارب دول أخرى في هذا الميدان، تم إرساء نظام جديد للضمان يهدف إلى:

- تحفيز الفلاحين على الاستثمار خاصة بالمناطق ذات الإنتاجية المرتفعة؛
- ضمان الاستقرار المالي للفلاحين من خلال المحافظة على سيولتهم المالية والحفاظ على قدراتهم الإقتراضية والاستثمارية؛
- ضمان تسديد الديون؛
- التخفيف وملاءمة تدخل الدولة في حالة حدوث آفة الجفاف.

سيغطي النظام الجديد للضمان مساحة 300,000 هكتار، وسيعتمد منهجية جديدة ترتكز على العناصر التالية:

- توسيع النظام ليشمل، زيادة على القمح، محصول الشعير.
- الربط بين الضمان والقرض الفلاحي بالنسبة لمجموع مساحات الحبوب الممولة.
- الانخراط لمدة لاتقل عن ثلاث سنوات.
- تمديد أجل الانخراط إلى 15 دجنبر عوض 30 نونبر.
- تحديد ثلاث مستويات للضمان (1000، 2000 و3000 درهم للهكتار).

البرنامج الوطني لنقل التكنولوجيا الفلاحية، مديرية التعليم و البحث والتنمية، شارع محمد بالعربي العلوي-ص.ب:6598، الرباط، فاكس 77.46.67
نشرة انجزت بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة -ص.ب: 6446، الرباط، فاكس 77.80.63, DL: 61/99, ISSN:1114-0852

● تحديد مستويات الانخراط وجعلها في متناول الفلاحين (60، 120 و180 درهم للهكتار على التوالي حسب مستويات الضمان)، مع العلم أن الإنخراطات تستفيد من دعم الدولة بـ 50٪.

● خلق مستويين إضافيين (4000 درهم و5000 درهم للهكتار)، خارج البرنامج يتم تبييرهما من طرف التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين وذلك في إطار تجاري محض.

● تحسين طرق تحديد التعويضات باحتساب الفرق بين مصاريف الإنتاج وقيمة الإنتاج المحصل عليه وكذا تشخيص مستوى الضرر بصفة افرادية فيما يخص المنخرطين بمستوى 2000 وما فوق.

وسيتم تبييرهذا النظام الجديد في إطار صندوق يتم تبييره من طرف التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين بمساهمة إعادة التأمين الدولي، كما يستوجب مساهمة سنوية للدولة تناهز 160 مليون درهم يتم حصرها كلما فاقت موفورات الصندوق 450 مليون درهم.

تنمية المكننة

تناهز نسبة المكننة في المناطق التي يعنيها البرنامج 0،35 حصان في الهكتار. وتعتبر هذه النسبة ضعيفة بالمقارنة مع معيار المنظمة العالمية للزراعة (FAO) الذي يبلغ 0،50 حصان في الهكتار. فخطيرة الجرارات الحالية تتميز بقلة عددها، وضعف قوتها وكذا تقادمها، إذ أن الحاجيات من الجرارات تقدر بحوالي 51,000 جرار أما الأعداد المتوفرة فلاتتعدى 36,000 جرار أي بعجز 30٪. إضافة إلى ذلك، و بالرغم من المجهودات المبذولة لفائدة تنمية المكننة الصغرى، فإن قطاع الجرارات الصغرى (اقل من 40 حصان) والحراثات الآلية لم يعرف أي تطور ملحوظ، حيث لايمثل هذا النوع من الآليات سوى 5٪ من مجموع الحظيرة.

ونظرا للوثيرة المرتفعة للجفاف خلال العشر سنوات الأخيرة، لوحظ تباطؤ كبير في تجهيز الضيعات بالآلات الفلاحية. وكمثال على ذلك، لم تتعد مبيعات الجرارات، على الصعيد الوطني، معدل 1460 جرار سنويا خلال الفترة 1994-1996، عوض 2250 جرار قبل عشر سنوات. كما أن نسبة تجديد الحظيرة ظلت في نسب لا تمكن من تخفيف تقادم الجرارات (37٪ من الجرارات يزيد عمرها عن 10 سنوات).

وتجدر الإشارة إلى أن التعاونيات والتجمعات الفلاحية لا تمتلكان إلا قسطا ضئيلا (1٪) من الحظيرة الحالية وذلك بالرغم من التشجيعات الخاصة التي تستفيد منها عن طريق دعم الدولة.

وفيما يخص الآلات خدمة الأرض، فتتميز بقلة تنوعها و هيمنة محراث الطبسيل (كوفر كروب). فنسبة المكننة (عدد الليات الحرث للجرار الواحد) تبقى ضعيفة (2 مقابل 4 كنسبة موصى بها).

ولاتتجاوز حظيرة البذارات 3200 وحدة، أي بمعدل بذارة لكل 11 جرار. وهذه الوضعية مرشحة للتفاقم في حالة استمرار وثيرة المبيعات في مستوياتها الحالية والتي لا تتعدى 200 بذارة في السنة.

أما حظيرة آلات الحصاد، فهي دون المستوى، وتتسم باستقرارها خلال عقد التسعينات نظرا لضعف محاصيل الحبوب. فهذه الحظيرة التي تضم 3080 وحدة، تمثل آلة حصاد لكل 650 هكتار مع العلم أن المعيار الموصى به يقدر بآلة حصاد لكل 300 هكتار. وهذه الوضعية تتسبب في ضياع كميات مهمة من المحصول أثناء الحصاد.

وفيما يتعلق بآلات الرش، فإن عددها يبلغ 6800 وحدة أي بمعدل وحدة لكل 5 جرارات. وهكذا، فإن معالجة النباتات تتم غالبا بواسطة آلات الرش المحمولة.

والجدير بالذكر، أن استيراد العتاد الفلاحي المستعمل عرف نموا مضطردا منذ سنة 1993، حيث ارتفعت نسبته في مجموع الواردات من 12٪ سنة 1993 إلى 34٪ سنة 1996.

وانطلاقا من المعطيات السالفة الذكر ونظرا لأهمية المكننة في تحسين الإنتاجية، فإن التدابير ذات الصبغة الأولوية التي سيتم اتخاذها خلال هذا الموسم تتمثل فيما يلي:

● تشجيع استعمال البذارات والملاسات وآلات الرش عبر الرفع من نسبة الإعانة إلى 50٪ بالنسبة للأفراد و60٪ بالنسبة للتعاونيات والتجمعات الفلاحية.

● مراجعة نظام سلفات إقتناء المعدات الفلاحية من خلال تمديد فترة تسديد الدين.

● إنعاش وتشجيع تعاونيات استعمال المعدات الفلاحية ومقاولات الأشغال الفلاحية.

● تنظيم حملة وطنية للاستعمال الجماعي للعتاد المتوفر للقيام بالحرث والزرع المبكر وتفادي الجفاف الموسمي خلال نهاية مرحلة النمو والنضج، وذلك بمساهمة السلطات المحلية والمصالح التقنية والمنتخبين والغرف الفلاحية والمنظمات المهنية وتعاونيات الحبوب. وفي هذا الإطار، سيتم جرد الآليات المتوفرة وكذا الطلبات المعبر عنها في ميدان الحرث والزرع وذلك قصد تنسيق هذه العمليات وتتبع إنجازها من ناحية جودة الخدمات وخصوصا عبر التنظيمات المهنية المحلية (الغرف الفلاحية والتعاونيات والجمعيات المهنية ...).

التزويد بعوامل الإنتاج

تواجه الفلاحة المغربية معوقات مرتبطة بغلاء كلفة عوامل الإنتاج التي لا يتم تعويضها من خلال تطور الأسعار عند الإنتاج.

وقد أدت هذه الوضعية إلى تقليص الهوامش الصافية بالهكتار مما يهدد مردودية الحبوب الشيء الذي أدى إلى تقليص حاد في الاستثمار يمكن إبرازه من خلال الاستعمال المحدود لعوامل الإنتاج وضعف الإنتاجية.

وهذا ما يتجلى من خلال معطيات الإحصاء العام الفلاحي التي تبرز أن 50٪ فقط من الضيعات الفلاحية تستعمل الأسمدة و 16٪ تستعمل البذور المختارة و33٪ تستعمل المبيدات. ومما يزيد هذه الوضعية تفاقما، أن الكميات المستعملة تقل بكثير عن المعايير الموصى بها تقنيا.

وهكذا، فإن التدابير التي تم اتخاذها بالنسبة للموسم الفلاحي 1999-2000، ترمي إلى تشجيع الفلاحين على اقتناء البذور المختارة والأسمدة الفوسفاطية.

البذور المختارة

عرف استعمال البذور المختارة للحبوب منذ بداية التسعينات استقرارا ملحوظا، أو بالأحرى تراجعا. فنسبة استعمال البذور المختارة حاليا لا تتعدى في المتوسط 11٪ في حين أن النسبة الأدنى الموصى بها تصل إلى 30٪.

وهذا الضعف في استعمال البذور المختارة لا يضر فقط بإنتاجية الحبوب ويحد من طاقاتها الإنتاجية بل أيضا يعرض مردوديتها للتدهور مستقبلا .

ولتصحيح هذه الوضعية، قامت وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، بتعاون مع جميع المتدخلين العموميين والخواص في القطاع ، إلى وضع مخطط وطني للبذور يرمي أساسا إلى التحسين التدريجي لمستوى استعمال البذور المختارة من الحبوب لتصل نسبتها في أفق سنة 2003 إلى 30٪ أي ما يعادل 1،2 مليون قنطار عوض 650,000 قنطار كمعدل حاليا.

وفي هذا السياق، تم إقرار، بالنسبة للموسم الفلاحي 1999-2000، دعم للبذور عند الإنتاج والإستعمال يصل إلى 50 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الطري و 45 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الصلب و 30 درهم للقنطار

الجفاف: آفة بنيوية

إن تحليل الظروف المناخية للعقدين الأخيرين، تظهر أن المغرب عرف تسعة سنوات جافة بوتيرة أسرع وحدة أكثر خلال عقد التسعينات. وهكذا ارتفعت وتيرة حدوث هذه الظاهرة حيث انتقلت من مرة كل أربع أو خمس سنوات قبل الثمانينات إلى مرة كل سنتين في المعدل خلال العقدين الأخيرين.

أما فيما يخص حدة الجفاف، فتجدر الإشارة إلى أن موسم 1994/1995 عرف جفاف القرن إذ لم يتعد إنتاج الحبوب 18 مليون قنطار وهو أدنى مستوى تم تسجيله على الإطلاق.

وإذا كانت المواسم ذات التساقطات المائمة، تمكن من إبراز مدى التقدم الحاصل في ميدان تحسين الإنتاجية، كما يتضح ذلك من خلال الإنتاج القياسي المسجل سنة 1995/1996، حيث بلغ أزيد من 100 مليون قنطار، فإن الإشكالية تتمثل في كيفية التحكم في سنوات الجفاف بحيث لايتعدى مستوى الإنتاج 42 مليون قنطار.

إن هشاشة زراعة الحبوب أمام نقص وعدم انتظام الأمطار، يؤديان إلى تراجع مستوى الأمن الغذائي من الحبوب وتفاقم ظاهرة الهجرة القروية بسبب تدهور الوضع المعيشي للساكنة القروية وعدم استقرارية نمو الاقتصاد الوطني.

ولمواجهة هذه الوضعية، يتحتم تعميق دراسة ظاهرة الجفاف، وطبيعتها المناخية، والهيدرولوجية، والزراعية، والاقتصادية، والاجتماعية، قصد تقييم انعكاساتها على المدى القريب والبعيد. وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة حاليا على إنشاء مرصد وطني للجفاف، تتمحور مهامه بالأساس في إنشاء بنك للمعلومات يهتم بظاهرة الجفاف وتأثيراتها المختلفة، والقيام بدراسات استكشافية للحد من آثارها، وكذا تتبع وتقييم برامج تدخل الدولة في هذا المجال، علاوة على تنمية روابط التعاون مع مختلف الهيات الوطنية والدولية المهتمة بهذه الظاهرة.

وفي نفس السياق، شرعت الوزارة في وضع خرائط للمؤهلات الفلاحية حسب مجموعة متنوعة من العوامل الزراعية والبيئية والإجتماعية والإقتصادية، والتي من شأنها الملاءمة بين أنظمة الإنتاج وتثمين استغلال الطاقات من منظور الإنتاجية والجودة وكذا الإستمرارية.

وتسعى الوزارة من خلال هذه العمليات والبرامج إلى التخلي التدريجي عن المعالجات التقليدية والظرفية، وتبني معالجة بنيوية لظاهرة الجفاف، أي المعالجة الكفيلة بالحد من آثارها السلبية على مستقبل الفلاحة ببلادنا ■.

العجز المطري وإنتاج الحبوب

السنة	العجز المطري مقارنة مع سنة عادية (٪)	إنتاج الحبوب مليون قنطار
1980-81	18	20
1982-83	29	34
1983-84	0	36
1986-87	29	42
1991-92	23	28
1992-93	35	27
1994-95	46	18
1996-97	0	40
1998-99	38	36